برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 10-2014/2/11

مسائل أخرى

البند 11 من جدول الأعمال

تحديث عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2014/11-A/Rev.1
28 January 2014
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقا لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاَّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديدا قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسـئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصـال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مساعد المدير التنفيذي لإدارة خدمات الشراكة والحوكمة: السيدة E. Rasmusson هاتف: 066513-2005

مدير شعبة الشراكات بين الوكالات: السيد T. Yanga thomas.yanga@wfp.org

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

ملخص

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل)[1] كقرار في ديسمبر/كانون الأول 2012. ويستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تنفيذ هذا الاستعراض كل سنة، كما يعتمد قرارا بشأن التقدم المحرز.[2] ويتضمن كلا القرارين عددا من المقررات ذات الأطر الزمنية التي يجب أن تنفذها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي.

وتعمل أمانة **البرنامج** مع الصناديق والبرامج الأخرى، وتُطلع المجلس التنفيذي على التدابير الواجب اتخاذها للاستجابة لمقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوقت المناسب.

وتطرح هذه الوثيقة معلومات محدثة للتدابير المتخذة بالفعل بشأن كل مقرر والجدول الزمني للتنفيذ المقبل.

ويوفر الجدول عرضا عاما للتدابير المطلوبة من المجلس التنفيذي، بما في ذلك ما تم تنفيذه منها عام 2013. ويحتوي متن الوثيقة على معلومات إضافية بشأن كل مقرر.

وسيُطرح تحديث موحد ثان بشأن تنفيذ **البرنامج** للاستعراض الشامل كمذكرة إعلامية على الدورة العادية الأولى للمجلس عام 2015.

[1] قرار الجمعية العامة A/RES/67/226 المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" والمعتمد في ديسمبر/كانون الأول 2012.

[2] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2013/L.17 المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" والمعتمد في يوليو/تموز 2013.

عرض عام لانخراط المجلس التنفيذي (ديسمبر/كانون الأول 2013)						
المقرر	**المرجع**	**المنجز عام 2013**	**الدورة العادية الأولى لعام 2014**	**الدورة السنوية لعام 2014**	**الدورة العادية الثانية لعام 2014**	**ما سيُنجز عام 2014**
ترشيد إجراءات العمل داخل كل وكالة	الاستعراض الشامل -الفقرة 153	أُدرج نهج "الوفاء بالغرض" ضمن الخطة الاستراتيجية لعام 2014 التي أقرها المجلس في دورته العادية الثانية.				
اقتسام تكاليف نظام المنسقين المقيمين	الاستعراض الشامل - الفقرة 128 المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الفقرة 20	أُدرجت حصة **البرنامج** ضمن خطة الإدارة لعام 2014 ووافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية.			ستُدرج حصة **البرنامج** لعام 2015 ضمن الخطة الاستراتيجية ليوافق عليها المجلس.	
إدماج الإبلاغ عن تنفيذ الاستعراض الشامل في تقرير الأداء السنوي	المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الفقرة 5			سيُطرح تقرير الأداء السنوي الأول الذي يتضمن معلومات عن الاستعراض الشامل للموافقة عليه.		
المستوى اللازم توفره	الاستعراض الشامل - الفقرة 39 المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الفقرة 15 اللجنة الثانية للجمعية العامة[3] - الفقرة 5			سيُدرس ذلك ويُعرض على المجلس كجزء من استعراض معدل تكاليف التشغيل غير المباشرة للموافقة عليه.		
تبسيط أدوات البرمجة	الاستعراض الشامل - الفقرتان 119 و143 المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الفقرة 25		يُرجى الرجوع إلى الوثيقة WFP/EB.1/2014/11-B			
توسيع قاعدة الجهات المانحة	الاستعراض الشامل - الفقرة 35	وافق المجلس في دورته السنوية عام 2013 على استراتيجية **البرنامج** للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد	ستوفر المديرة التنفيذية معلومات محدَّثة في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس.	سيطرح **البرنامج** استراتيجيته المتعلقة بالشراكة على المجلس للموافقة عليها.		

[3] القرار A/C.2/68/L.45 المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" والمعتمد في ديسمبر/كانون الأول 2013.

عرض عام لانخراط المجلس التنفيذي (ديسمبر/كانون الأول 2013)						
المقرر	**المرجع**	**المنجز عام 2013**	**الدورة العادية الأولى لعام 2014**	**الدورة السنوية لعام 2014**	**الدورة العادية الثانية لعام 2014**	**ما سيُنجز عام 2014**
		منه (2013-2017)				
الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة في البلدان التي تعتمد مبادرة "توحيد الأداء"			ستوفر المديرة التنفيذية معلومات محدَّثة في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس.			
تعريف التكاليف التشغيلية	الاستعراض الشامل - الفقرة 159					لم تؤكَّد تدابير المجلس بعد.
تعريف الجمهور على نحو أفضل بالولايات والنتائج	الاستعراض الشامل - الفقرة 36			سيُدرج تحديث ضمن تقرير الأداء السنوي اعتبارا من عام 2013.		
إطار استرداد التكاليف بالكامل	الاستعراض الشامل - الفقرة 53 المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الفقرة 16			ستُطرح نتائج استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة على المجلس للموافقة عليها.		
توحيد خدمات الدعم	الاستعراض الشامل - الفقرة 152					سيجري إبلاغ المجلس بالتقدم المحرز بحلول نهاية 2014.
	الاستعراض الشامل - الفقرة 155 المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الفقرة 32			سيُدرج تحديث بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل ضمن تقرير الأداء السنوي اعتبارا من عام 2013.		
تعزيز الإدارة القائمة على النتائج	الاستعراض الشامل - الفقرة 46 المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الفقرة 13	يشتمل إعداد الخطة الاستراتيجية على مشاورات غير رسمية بشأن التمويل القائم على النتائج. وقد وافق المجلس على الخطة في دورته العادية الثانية.			سيشتمل إعداد الخطة الاستراتيجية على مشاورات غير رسمية بشأن التمويل القائم على النتائج.	

عرض عام لانخراط المجلس التنفيذي (ديسمبر/كانون الأول 2013)						
المقرر	**المرجع**	**المنجز عام 2013**	**الدورة العادية الأولى لعام 2014**	**الدورة السنوية لعام 2014**	**الدورة العادية الثانية لعام 2014**	**ما سيُنجز عام 2014**
	الاستعراض الشامل - الفقرة 169 المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الفقرة 34			سيُدرج تحديث بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة الأفقية، ضمن تقرير الأداء السنوي اعتبارا من عام 2013		
إدماج تقييم تنفيذ الاستعراض الشامل	المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الفقرة 7					يشكل هذا جزءا من تقدير تقييمية الخطة الاستراتيجية الذي سيُجرى عام 2014.

مقدمة

1- يعتبر الاستعراض الشامل الأداة الرئيسية للجمعية العامة لتحديد السبل التي يدعم بها النظام الإنمائي للأمم المتحدة جهود التنمية في البلدان التي تُنفذ فيها برامج الأمم المتحدة. ويتناول هذا الاستعراض تمويل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، وتشغيل النظام الإنمائي وكفاءته الإنمائية. وتشمل مجالاته المواضيعية ذات الأولوية كلا من التحول، والجنسانية، وتنمية القدرات، والإدارة القائمة على النتائج.

2- وقد اعتمدت الجمعية العامة الاستعراض الشامل في ديسمبر/كانون الأول 2012 بإطار زمني لأربع سنوات بين عامي 2013 و2016. ويدرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ الاستعراض الشامل سنويا خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية. كما تجري اللجنة الثانية للجمعية العامة جردا لتنفيذ الاستعراض الشامل كل سنة.

3- ويعتبر تنفيذ الاستعراض الشامل أمرا ملزِما بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة التي ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة، بما فيها **البرنامج**. وقام **البرنامج** بمواءمة خطته الاستراتيجية مع الاستعراض الشامل على غرار الصناديق والبرامج الأخرى وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

4- ويشكل الاستعراض الشامل الحالي تحولا عن الاستعراضات السابقة لأن للتدابير المطلوبة مواعيد نهائية للتنفيذ وهي تشتمل على مشاركة المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج المعنية.

5- وقد أُدرجت هذه المقررات أدناه للرجوع إليها. وترد أيضا التدابير المتخذة لتنفيذ كل مقرر.

التدابير المنجزة

ترشيد إجراءات العمل داخل كل وكالة

6- **الفقرة 153 - الاستعراض الشامل:** "تطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها زيادة الاستثمار في ترشيد إجراءات العمل داخل كل وكالة وتقديم خطط في هذا الصدد إلى مجالس إداراتها بحلول نهاية عام 2013، وتشجع الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على القيام بذلك؛"

7- **التدبير المتخذ:** أُدرج ترشيد إجراءات العمل داخل الوكالة في عملية الوفاء بالغرض وأُدمج ضمن خطة الإدارة لعام 2014 التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية عام 2013.

اقتسام تكاليف نظام المنسقين المقيمين

8- **الفقرة 128 - الاستعراض الشامل:** "تحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم مزيد من الدعم المالي والتقني والتنظيمي لنظام المنسقين المقيمين، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفي ضوء استعراض طرائق تمويل الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين الذي أجري مؤخرا تلبية لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 7/2011، مقترحات محددة، لينظر فيها المجلس والجمعية العامة في عام 2013، بشأن طرائق تمويل نظام المنسقين المقيمين بما يكفل للمنسقين المقيمين الحصول على الموارد اللازمة بشكل ثابت يمكن التنبؤ به لكي يتمكنوا من الاضطلاع بولاياتهم بفعالية، دون المساس بالموارد المخصصة للأنشطة البرنامجية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الإنصاف، وبشكل يجسد الدور الذي تسهم به كل وكالة بناء على نسبة ما تستفيد به من خدمات؛"

9- **الفقرة 20 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يلاحظ استعراض طرائق تمويل الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين، والتوصيات المنبثقة عنه والرامية إلى تحسين توفير الموارد والدعم لنظام المنسقين المقيمين اعتماداً على ترتيب لتقاسم التكاليف بين جميع الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويطلب في هذا الصدد إلى هيئات الإدارة المعنية النظر في التوصية الداعية إلى اعتماد ترتيب لتقاسم التكاليف، ورهناً بالموافقة عليه، تنفيذه في عام 2014، لضمان أن يكون للمنسقين المقيمين ما يلزم من موارد قارة ويمكن التنبؤ بها للوفاء بولاياتهم بفعالية، دون المساس بالموارد المخصصة للأنشطة البرنامجية؛"

10- **التدبير المتخذ:** أُدرجت حصة **البرنامج** في هذه التكاليف، والبالغة 1.2 مليون دولار أمريكي، ضمن خطة الإدارة لعام 2014 التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية عام 2013.

انخراط المجلس التنفيذي وإعلامه بحلول نهاية عام 2013

إدماج الإبلاغ عن تنفيذ الاستعراض الشامل في تقرير الأداء السنوي

11- **الفقرة 5 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن توحِّد تقاريرها السنوية الحالية بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ضمن التقارير المتعلقة بتنفيذ خططها الاستراتيجية، وتوافي مجالسها التنفيذية والمجلس بتحليل شامل، بما في ذلك من خلال اختيار واستخدام مؤشرات مشتركة

تكون متماشية تماماً مع إطار رصد تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وذلك بغية ضمان تنفيذه تنفيذاً تاماً؛"

12- **الوضع الراهن والطريق إلى الأمام:** بالنظر إلى أن **للبرنامج** جهتين راعيتين فإنه يقدم تقارير سنوية إلى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة بموجب المادة السادسة-3 من نظامه الأساسي. وقد اعتمد كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة قرارا يتم بموجبه إدراج التقارير السنوية **للبرنامج** ضمن تقريره عن الخطة الاستراتيجية، وهو ما يقوم به **البرنامج** من خلال تقريره عن الأداء السنوي.[4] ويوافق المجلس التنفيذي على تقرير الأداء السنوي وسيُستخدم محتواه كأساس لتقريره إلى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة بموجب المادة السادسة-3 من النظام الأساسي **للبرنامج**. وقد وافق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مؤشرات مشتركة تتعلق بتنفيذ الاستعراض الشامل، وراعت ذلك في أطر النتائج الاستراتيجية والإدارية الخاصة بها. ويشكل ذلك مكونا أساسيا من مكونات إدماج الإبلاغ عن تنفيذ الاستعراض الشامل ضمن تقرير الأداء السنوي اعتبارا من عام 2014.

المستوى اللازم توفره

13- **الفقرة 39 - الاستعراض الشامل:** "تكرر تأكيد الأثر الإيجابي الذي قد يحدثه تحديد المستوى اللازم توفره من تمويل للأنشطة الأساسية لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية، وتطلب إلى الصناديق والبرامج تعريف المبادئ المشتركة لمفهوم المستوى اللازم توفره من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية الذي قد يشمل مستوى الموارد المتاحة بقدر كاف لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وتحقيق النتائج المتوقعة في الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك التكاليف الإدارية والتنظيمية والبرنامجية، وتقديم مقترحات محددة إلى مجالس إدارتها بحلول نهاية عام 2013."

14- **الفقرة 15 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يؤكد من جديد الفقرة 39 من قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من التقارير الدورية، استنادا إلى المعلومات التي تقدمها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تقريراً إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام 2014 عن التقدم المحرز في استحداث مفهوم المستوى اللازم توفره من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية؛"

15- **الفقرة 5 – اللجنة الثانية للجمعية العامة:** "تشير إلى القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها 226/67 بشأن عدم إحراز الهيئات الإدارية لتقدم في تطوير وتفعيل مفهوم "الكتلة الحرجة" من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية، والذي جرى تأكيده في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 5/2013، وتلاحظ أن الصناديق والبرامج لم تقدم مقترحات محددة في هذا الشأن إلى هيئات إدارتها على النحو المطلوب في عام 2013، وتطلب من الصناديق والبرامج اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل البت في هذه المسألة في عام 2014، بناء على أحكام القرار 226/67؛"

16- **الوضع الراهن والطريق إلى الأمام:** يختلف الإطار المالي **للبرنامج** عن أطر الصناديق والبرامج الأخرى في أنه لا يميز بشكل صريح بين البرامج أو الموارد "الأساسية" و"غير الأساسية". على أن المجلس سينظر في المستوى اللازم توفره من موارد **البرنامج** كجزء من استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة عام 2014.

[4] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2013/L.17 وقرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة CL 148/LIM/6.

تبسيط أدوات البرمجة

17- **الفقرة 119 - الاستعراض الشامل:** "تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تبسيط أدوات وعمليات البرمجة لكل وكالة وتحقيق الاتساق بينها، بما يتفق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من أجل الوفاء على نحو أفضل بالأولويات وتلبية الاحتياجات الوطنية والتصدي للتحديات وخفض تكاليف المعاملات للحكومات الوطنية والجهات المعنية الأخرى، وتطلب كذلك إلى الصناديق والبرامج أن تتشاور مع مجالس إداراتها وتزودها بالمعلومات وتتناقش معها بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد بحلول نهاية عام 2013، وتشجع الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛"

18- **الفقرة 143 - الاستعراض الشامل:** "تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي الخيارات المتاحة لاستعراض وثائق البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها في البلدان التي اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء" وأن يقدم توصيات ملائمة لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بحلول عام 2013؛"

19- **الفقرة 25 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يلاحظ مع القلق أن الخيارات المتاحة لاستعراض وإقرار وثائق البرامج القطرية المشتركة للبلدان التي اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء"، على النحو المطلوب في الفقرة 143 من قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، لم تقدَّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2013، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل، بالتشاور الكامل مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان التي تستخدم طريقة وثائق البرامج القطرية المشتركة، لضمان معالجة هذه المسألة بالكامل في الدورة الموضوعية للمجلس في عام 2014؛"

20- **الوضع الراهن والطريق إلى الأمام:** تعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إعداد إرشادات بشأن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الميدان. ويشارك **البرنامج** في العمليات ذات الصلة. وستناقش هذه المسألة في وثيقة منفصلة (انظر الوثيقة WFP/EB.1/2014/11-B) مقدمة ليستعرضها المجلس ويوافق عليها في دورته العادية الأولى في عام 2014.

انخراط المجلس التنفيذي وإعلامه عام 2014

توسيع قاعدة الجهات المانحة

21- **الفقرة 35 - الاستعراض الشامل:** "تطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن توافي مجالس إدارتها في الدورة العادية الأولى لعام 2014 بمعلومات عما اتخذته من تدابير عملية للتشديد على أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة عدد البلدان والجهات الشريكة التي تقدم مساهمات مالية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقليص اعتماد الجهاز على عدد محدود من الجهات المانحة وعن التقدم المحرز في زيادة قاعدة الجهات المانحة، وتشجع الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛"

22- **الوضع الراهن والطريق إلى الأمام:** وافق المجلس التنفيذي في دورته السنوية عام 2013 على استراتيجية **البرنامج** للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه (2013-2017). وستوفر المديرة التنفيذية معلومات محدَّثة عن التدابير المتخذة في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام 2014. وستُعرض الاستراتيجية المؤسسية الجديدة **للبرنامج** المتعلقة بالشراكة على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2014.

الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة في البلدان التي تعتمد مبادرة "توحيد الأداء"

23- **الفقرة 23 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يرحب بوضع الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية الموحدة للبلدان الراغبة في اعتماد مبادرة "توحيد الأداء"، ويطلب في هذا الصدد إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تنفِّذ الإجراءات التشغيلية الموحدة بصورة كاملة ومتسقة بحلول نهاية عام 2013 ويشجع بشدة الوكالات المتخصصة على القيام بالشيء نفسه، وأن تقدم تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية إلى الاجتماع الأول لمجلس إدارة كل منها في عام 2014؛"

24- **الوضع الراهن والطريق إلى الأمام:** كانت الأمانة مساهما نشطا في إعداد الإجراءات التشغيلية الموحدة، وهي تسهم الآن في إعداد خطوط توجيهية لدعم تنفيذ هذه الإجراءات عبر مشاركتها في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وستدرج المديرة التنفيذية معلومات محدَّثة عن التقدم المحرز في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام 2014.

تعريف التكاليف التشغيلية

25- **الفقرة 159 - الاستعراض الشامل:** "تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج بحلول مطلع عام 2014 مقترحا بخصوص وضع تعريف موحد للتكاليف التشغيلية ونظام مشترك وموحد لمراقبة التكاليف يراعي على النحو الواجب اختلاف أساليب العمل بين الكيانات، كي تبت المجالس التنفيذية في هذه المسألة؛"

26- **الوضع الراهن والطريق إلى الأمام:** تعالج اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى هذه المسألة حاليا، وهي ترفع تقاريرها إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الذي يترأسه الأمين العام. وتشارك أمانة **البرنامج** في شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية المذكورة التي بدأت بمناقشة مقترح بهذا الشأن في ديسمبر/كانون الأول 2013.

تدابير انخراط المجلس التنفيذي وإعلامه التي ستبدأ عام 2014

تعريف الجمهور على نحو أفضل بالولايات والنتائج

27- **الفقرة 36 - الاستعراض الشامل:** "تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على مواصلة تعريف الجمهور على نحو أفضل بالولايات التي تضطلع بها وبالنتائج التي تحققها في مجال التنمية، وتسلم في الوقت نفسه بالإسهام القيم للحكومات التي تقدم مساهمات كبيرة للأنشطة الأساسية للميزانيات العادية لتلك المؤسسات، وتدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى توفير معلومات عن الجهود المبذولة لتعريف الجمهور بأنشطتها في التقارير التي تقدمها سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من عام 2013؛"

28- **الطريق المقترح إلى الأمام:** ستُدرج الأمانة تحديثا سنويا بشأن هذه المسألة ضمن تقرير الأداء السنوي اعتبارا من عام 2014.

إطار استرداد التكاليف بالكامل

29- **الفقرة 53 - الاستعراض الشامل:** "تطلب إلى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها اعتماد أطر لاسترداد التكاليف بحلول عام 2013 على أن يتم تنفيذها بشكل كامل في عام 2014، استنادا إلى المبدأ التوجيهي الذي ينص على استرداد التكاليف بالكامل بشكل تناسبي من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة لأنشطة محددة، والأخذ بنهج بسيط متسق يتسم بالشفافية يتم في إطاره توفير الحوافز، بطرق منها إرساء معدلات متمايزة لاسترداد التكاليف، مع مراعاة اختلاف حجم وطبيعة الأموال من أجل زيادة تمويل الأنشطة الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ والاستعانة بالمساهمات المخصصة لأنشطة محددة وتخصيصها لأنشطة أعم، بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس إدارة كل منها، وتشجع مجالس إدارة الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛"

30- **الفقرة 16 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يؤكد من جديد ضرورة أن يستند المبدأ التوجيهي الذي ينظم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي، من مصادر تمويل الأنشطة الأساسية ومصادر تمويل الأنشطة المحددة، ويشير في هذا الصدد إلى الجداول الزمنية التي وافقت عليها المجالس التنفيذية وقرار المجالس التنفيذية القاضي بإجراء تقييم مستقل وخارجي في عام 2016 بشأن اتساق منهجية استرداد التكاليف الجديدة وانسجامها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛"

31- **الوضع الراهن والطريق المقترح إلى الأمام:** أقر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا الإطار من خلال الميزانية المتكاملة المعتمدة مؤخرا للفترة 2014-2017. وتعتبر الأمانة أنها تمتثل بالفعل لهذا الجانب من القرار بالنظر إلى أن **للبرنامج** سياسة قائمة لاسترداد التكاليف بالكامل. وشاركت الأمانة مع الوكالات الأخرى في استعراض سياساتها وتطبيقها لنهج استرداد التكاليف بالكامل، وذلك بغرض تقييم كفاءة وفعالية النموذج المالي **للبرنامج**. وستستعرض الأمانة معدل تكاليف الدعم غير المباشرة المعتمد في **البرنامج** عام 2014، وستُطلع المجلس على نتائج هذا الاستعراض أثناء دورته السنوية.

توحيد خدمات الدعم

32- **الفقرة 152 - الاستعراض الشامل:** "تطلب إلى صناديق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه أن تواصل السعي إلى تقديم خدمات دعم ذات جودة أعلى تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لجميع البرامج القطرية، عن طريق الحد من ازدواجية المهام وخفض التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات بتوحيد خدمات الدعم على المستوى القطري، إما بتفويض المهام المشتركة إلى وكالة رائدة أو بإنشاء مركز للخدمات المشتركة للأمم المتحدة أو بالاستعانة، حيثما أمكن ذلك، بمصادر خارجية لتقديم خدمات الدعم، دون المساس بنوعيتها، وأن تعمل، كل في إطار ولايته، على كفالة استخدام الوفورات التي تتحقق من الكفاءة في الأنشطة البرنامجية بهدف بناء القدرات الوطنية، وأن تبلغ مجالس إدارة كل منها بحلول نهاية عام 2014، وبشكل سنوي بعد ذلك، بما حققته من إنجازات ملموسة في هذا الصدد، وتشجع الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على القيام بذلك، وتطلب إلى الصناديق والبرامج أن تقدم في هذا الصدد خططا مشتركة لمجالسها التنفيذية خلال دوراتها العادية الأولى لعام 2014؛"

33- **الوضع الراهن والطريق المقترح إلى الأمام:** من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، يجري إحراز تقدم في مجالات الموارد البشرية، والمشتريات، والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات. كما توفر الإجراءات التشغيلية الموحدة أيضا توجيهات بشأن وضع استراتيجيات عمليات الأعمال المشتركة على المستوى القطري. وسيجري إبلاغ المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز بحلول نهاية 2014.

34- **الفقرة 155 - الاستعراض الشامل:** "تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، خططا لإقامة خدمات دعم مشتركة على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر، استنادا إلى مجموعة موحدة من الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر، في مجموعة من المجالات الوظيفية تضم الشؤون المالية وإدارة الموارد البشرية والمشتريات وإدارة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإدارية الأخرى، كي يستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوافق عليها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة بحلول نهاية عام 2014، بهدف تنفيذها بحلول عام 2016؛"

35- **الوضع الراهن والطريق المقترح إلى الأمام:** تتضمن الإجراءات التشغيلية الموحدة 'خطة عمل مقترحة للمقر الرئيسي' ستعزز من تناسق السياسات والإجراءات في مجالات المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد البشرية. وستُبلغ الأمانة عن التقدم المحرز بهذا الشأن من خلال تقرير الأداء السنوي.

36- **الفقرة 32 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يدعو المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى القيام سنوياً، اعتباراً من عام 2014، باستعراض التقدم المحرز في تبسيط أساليب العمل ومواءمتها، بما في ذلك ربما من خلال الآلية غير الرسمية للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، وإتاحة المحاضر الموجزة للمداولات للمجلس والجمعية العامة؛"

37- **الوضع الراهن والطريق المقترح إلى الأمام:** سيتم الإبلاغ عن تنفيذ الاستعراض الشامل من خلال تقرير الأداء السنوي.

تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

38- **الفقرة 46 - الاستعراض الشامل:** "تطلب في هذا الصدد إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بإجراء حوارات منظمة خلال عام 2014 بشأن كيفية تمويل النتائج التي يتم الاتفاق عليها في مجال التنمية في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للكيانات التابعة لكل منها، بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد المخصصة لأنشطة محددة والحد من تقييدها وكفالة تخصيصها لأنشطة أعم، مما يوسع قاعدة الجهات المانحة ويعزز كفاءة تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها؛"

39- **الفقرة 13 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يؤكد من جديد طلب الجمعية العامة إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بعقد حوارات منظمة خلال عام 2014 بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديد للكيانات المعنية؛"

40- **الوضع الراهن والطريق المقترح إلى الأمام:** ينخرط المجلس في مشاورات غير رسمية بشأن خطة الإدارة، مع إجراء مناقشات رسمية أثناء دورته العادية الثانية. وفي كل مناقشة من هذه المناقشات يستعرض المجلس فجوة التمويل وآثارها المحتملة على العمليات.

41- **الفقرة 169 - الاستعراض الشامل:** "تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يصوغ نهجا أقوى وأكثر إحكاما واتساقا يركز على النتائج في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية، وأن يبلغ به المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام 2013، بحيث يتم بحلول عام 2014 الأخذ بهذا النهج الذي من شأنه أن يفضي إلى تبسيط وتحسين التخطيط والرصد والقياس والإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة، وتدعو في هذا الصدد المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة

الأخرى المعنية إلى الدخول في حوار يركز على كيفية الموازنة بأكثر الطرق فعالية بين ضرورة الإبلاغ عن النتائج على جميع المستويات على نطاق المنظومة ومتطلبات الإبلاغ القائمة في كل وكالة، مع مراعاة التحديات التي تعترض وضع أطر للنتائج تجسد مساهمة الأمم المتحدة في النتائج التي تحققها البلدان في مجال التنمية؛"

42- **الفقرة 34 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يكرر الطلب الوارد في الفقرة 169 من قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والموجه إلى الأمين العام ليصوغ نهجاً أقوى وأكثر إحكاماً واتساقاً يركز على النتائج في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية، وأن يبلغ به المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام 2013، بحيث يتم بحلول عام 2014 الأخذ بهذا النهج الذي من شأنه أن يفضي إلى تبسيط وتحسين التخطيط والرصد والقياس والإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة، ويدعو في هذا الصدد المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية إلى الدخول في حوار يركز على كيفية الموازنة بأكثر الطرق فعالية بين ضرورة الإبلاغ عن النتائج على جميع المستويات على نطاق المنظومة ومتطلبات الإبلاغ القائمة في كل وكالة، مع مراعاة التحديات التي تعترض وضع أطر للنتائج تجسد مساهمة الأمم المتحدة في النتائج التي تحققها البلدان في مجال التنمية؛"

43- **الوضع الراهن والطريق المقترح إلى الأمام:** ساهمت الأمانة في وضع إطار رصد تنفيذ الاستعراض الشامل على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ويشمل هذا الإطار المجالات المواضيعية لهذا الاستعراض مثل الجنسانية، والتحول، وتنمية القدرات. وسيجري إبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنتائج المحرزة في هذه المجالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة وذلك من خلال الإطار المذكور اعتبارا من عام 2015. وستتضمن الإجراءات التشغيلية الموحدة للبلدان التي تعتمد مبادرة "توحيد الأداء" رفع تقارير سنوية عن النتائج القطرية للأمم المتحدة ستسهم فيها المكاتب القطرية. وكجزء من عملية استعراض سيرورة الأعمال فإن الأمانة تقترح إجراء جرد لكل متطلبات الإبلاغ على مستوى المكاتب القطرية لتحديد التكاليف، وجوانب الازدواج، والثغرات. وستنير الحصيلة جهود تصميم المزيد من تدابير التعزيز لعملية الإبلاغ عن النتائج المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة على المستوى المحلي.

إدماج تقييم تنفيذ الاستعراض الشامل

44- **الفقرة 7 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** "يدعو المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة إلى النظر في إدماج تقارير تقييم تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في تقارير تقييم خططها الاستراتيجية؛"

45- **الوضع الراهن والطريق المقترح إلى الأمام:** سيُدرج هذا التقييم ضمن تقدير تقييمية الخطة الاستراتيجية الذي يشكل جزءا من خطة عمل مكتب التقييم التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية عام 2013. وحال إنجاز التقدير المذكور سيتم البت بنوع عمليات التقييم المتعلقة بالخطة الاستراتيجية ومداها.